الأمم المتحدة S/2021/9

مجلس الأمن

Distr.: General
5 January 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 4 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة ألمانيا للمجلس في شهر تموز/يوليه 2020 (انظر المرفق).

وقد أعدت التقييمَ البعثةُ الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة. ومع أن أعضاء آخرين في المجلس قد استُشيروا، ينبغي ألا يُنظر إلى هذا التقييم باعتباره يمثل آراء المجلس.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غونتر **ساوتر**
السفير
نائب الممثل الدائم

220121 200121 21-00106 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 4 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة ألمانيا للمجلس (تموز/يوليه 2020)

مقدمة

خلال تولّي ألمانيا رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه 2020، عقد المجلس 40 جلسة، منها 17 جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو، و 12 جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو، وجلستا إحاطة، وجلستان للمشاورات، وجلسة حوار تفاعلي غير رسمي. واتخذ المجلس ستة قرارات واتفق أعضاؤه على بيان رئاسي واحد وستة بيانات صحفية.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

صون السلام والأمن الدوليين: آثار مرض فيروس كورونا

في 1 تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار 2532 (2020) للتصدي لتداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وطالب المجلس في ذلك القرار بوقف عام وفوري للأعمال العدائية، وأهاب بجميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الدخول في هدنة إنسانية فورية تستمر لمدة 90 يوما متتالية على الأقل، ونوه بنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وفي 2 تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الجوائح والأمن، برئاسة وزير خارجية ألمانيا، هايكو ماس، لمناقشة أثر جائحة كوفيد-19، والجوائح بشكل عام، على المسائل التي تقع ضمن ولاية المجلس.

وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس بيّن فيها كيف أن الجائحة لا تزال تؤثر تأثيرا عميقا على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وحذر من فقدان الاستقرار في بلدان جرت العادة على اعتبارها بلدانا مستقرة، ومن أثر الجائحة على بعض البلدان التي تعاني من النزاع أو الخارجة منه. وكرر الأمين العام نداءه الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، ورحب باتخاذ القرار 2532 (2020)، وحث مرة أخرى جميع الأطراف المتحاربة على إسكات صوت المدافع من أجل تهيئة الظروف المواتية لإيصال المعونة وإفساح المجال للدبلوماسية وبث الأمل في الأماكن الأكثر عرضة لخطر الجائحة.

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمتها مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، أميرة الفاضل محمد الفاضل، التي عرضت معلومات عن جهود التصدي للجائحة في أفريقيا والتدابير التي اتخذها الاتحاد الأفريقي. وأبرزت المفوضة أهمية التضامن والتعاون الدوليين من أجل التغلب على المرض معا وتحقيق السلامة والأمن على الصعيد العالمي.

وأطلع المتكلم الثالث، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير، المجلس على بعض الدروس الأساسية المستفادة عن التصدي للجائحة في السياقات الإنسانية.

واتفق أعضاء المجلس على أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى أزمة عالمية تركت آثارا ملموسة على النزاعات القائمة، وأن على المجلس أن يتصدى لتلك الأزمة. وأكد جميع أعضاء المجلس على الحاجة إلى

التعاون والتضامن الدوليين للتصدي للأزمة. ورحبوا باتخاذ القرار 2532 (2020)، وشددوا على الحاجة إلى تنفيذه بسرعة.

وفي 22 تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة حوار تفاعلي غير رسمي مع ممثلي لجنة بناء السلام بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على بناء السلام والحفاظ عليه في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وأطلعت القائمة بالأعمال للبعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة ورئيسة لجنة بناء السلام، لويز بليس، أعضاء المجلس على مستجدات الجهود المبكرة التي بذلتها اللجنة من أجل التصدي للجائحة، وأكدت على الدور الفريد الذي تقوم به اللجنة في منظومة الأمم المتحدة بوصفها الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المكلفة بالقيام بدور صلة الوصل بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. وعرض الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرناندیز - تارانكو، لمحة عامة عن الأنشطة المتكاملة والشاملة التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وصندوق بناء السلام في سبيل التصدي لجائحة كوفيد-19.

مكافحة الإرهاب

في 1 تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا صحفيا بشأن هجوم إرهابي وقع في كراتشي، بباكستان. وأدان أعضاء المجلس في البيان بأشد العبارات الهجوم البشع والجبان. وأعربوا أيضا عن عميق تعاطفهم وتعازيهم لأسر الضحايا ولحكومة باكستان متمنّين الشفاء العاجل والكامل للمصابين.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: عمليات السلام وحقوق الإنسان

في جلسة عقدت في 7 تموز/يوليه برئاسة وزيرة الدفاع الألمانية، أنغريت كرامب - كارينباور، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت، والممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر، ورئيس مجموعة لوتس، ديسماس كيتنغ سينغا.

وشددت المفوضة السامية على أن عناصر حقوق الإنسان في الميدان تضطلع بوظائف مهمة، مثل رصد انتهاكات حقوق الإنسان وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة. وهي تسهم أيضا في ولايات الحماية التي تضطلع بها بعثات الأمم المتحدة، وتؤدي دورا أساسيا في تحقيق الأهداف العامة لعمليات السلام في دعم العمليات السياسية وعمليات السلام. وأثنت المتكلمة على المجموعة الخماسية لكونها أول قوة مسلحة دون إقليمية ملتزمة بتنفيذ إطار للامتثال في مجال حقوق الإنسان.

وشدد السيد شيرر على أن حقوق الإنسان هي من المجالات الرئيسية لعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وهي إحدى الركائز الأربع للولاية المنوطة بالبعثة، ولها دور شامل على نطاق البعثة برمتها لأن لها مكانة أساسية في السلام والأمن، وكذا في حماية المدنيين.

وأطلع رئيس مجموعة لوتس المجلس على الأنشطة التي تنفذها مجموعة لوتس بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوصى بالرفع من وجود المكتب في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وبزيادة موارده، كما أوصى بتقديم الدعم اللازم لتحقيق المهنية في صفوف الجيش والشرطة ولتمكينهما، بسبل منها عمليات التدريب والفرز في مجال حقوق الإنسان.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة اتباع نهج متكامل يشمل البعثة بأكملها إزاء تنفيذ ولايات حقوق الإنسان، بسبل منها توفير الموارد المطلوبة. وشدد العديد من الدول الأعضاء أيضا على أهمية التدريب والتقييم الخاصين بكل بعثة في مرحلة ما قبل النشر وداخل البعثة، بما في ذلك المساءلة. وأكد كذلك العديد من أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى على أهمية مشاركة النساء مشاركة مجدية في صفوف الأفراد النظاميين، وعلى أهمية عمل مستشاري الحماية، وأهمية التحليل القائم على النوع الجنساني.

الشباب والسلام والأمن

في 14 تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2535 (2020)، وهو القرار الثالث له بشأن الشباب والسلام والأمن منذ عام 2015. وأبرز المجلس في ذلك القرار المساهمة الهامة والإيجابية للشباب في صون وتعزيز السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات وحلها. وركز المجلس بشكل خاص على دور الشابات في السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، تضمن القرار تكليفا باتخاذ تدابير تنفيذية متنوعة، لا سيما وضع توجيهات مخصصة بشأن حماية الشباب، وتعيين جهات تنسيق من الشباب من أجل تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وقيام الأمين العام بتقديم تقرير إلى المجلس كل سنتين. وأشار المجلس أيضا إلى وضع آليات داخلية لزيادة مشاركة الشباب في إحاطات المجلس.

المرأة والسلام والأمن

في 17 تموز/يوليه، عقد المجلس، برئاسة السيد ماس، مناقشته السنوية المفتوحة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميلا باتن، التي عرضت تقرير الأمين العام الأخير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2020/487)، والمبعوثة الخاصة لمفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أنجلينا جولي، التي تحدثت عن الاحتياجات والتحديات الخاصة للأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف الجنسي. ودعت إلى إيلاء مزيد من الاهتمام الدولي لضمان حصول الأطفال على الرعاية التي يحتاجونها. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من ممثلتين عن المجتمع المدني، هما خين أومار ونادیا کارین فورنیل بوتو. ودعت السيدة أومار إلى المساءلة عن جرائم العنف الجنسي في ميانمار. وأطلعت السيدة فورنيل بوتو المجلس على عملها مع الناجيات من العنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعت إلى تقديم الرعاية لهن وإلى إنصافهن وتعويضهن.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لعمل الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وللولاية المنوطة بها. وتبادلوا الآراء بشأن السبل الكفيلة بالرفع من مستوى تنفيذ قرارات المجلس العشرة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبشأن الكيفية التي يُضمن بها احترام حقوق واحتياجات الناجيات ومساءلة الجناة. وأعرب العديد من أعضاء المجلس أيضا عن تأييدهم لتعزيز التدابير الموجهة ضد مرتكبي العنف الجنسي في الدول التي لا تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي أو بالالتزامات التي تعهدت بها في الأمم المتحدة. وعُمّم تجميع للبيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس والتي قدمتها دول أعضاء وكيانات أخرى بموجب المادتين 37 و 39.

المناخ والأمن

في 24 تموز/يوليه، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن المناخ والأمن، برئاسة السيد ماس. وشارك في تنظيم المناقشة كل من إستونيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفرنسا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر، وركزت المناقشة على دور تغير المناخ في تفاقم النزاعات وإطالة أمدها وزيادة عدم الاستقرار. وأبرز الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، ميروسلاف ينتشا، أثر المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في مختلف المناطق، وشدد على أهمية التدخلات التي تراعي الاعتبارات المناخية في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها مدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية في النيجر، محمدو ماغاجي، الذي بيّن أن تغير المناخ يسهم في الهجرة وانعدام الأمن الغذائي ويؤثر سلبيا على السلام والأمن في منطقة الساحل. وأبرزت مديرة مؤسسة الاستشارات المتعلقة بالاستدامة في منطقة المحيط الهادئ في نيوي، كورال باسيسي، كيف يهدد تغير المناخ الأسس الاقتصادية والهويات الوطنية، بل وحتى وجود الدول الجزرية في المحيط الهادئ.

ودعا أعضاء مجلس الأمن المجلس إلى التصدي للبعد الأمني لآثار تغير المناخ على نحو شامل وأكثر منهجية. ويبدو من التأييد الواسع النطاق لجدول أعمال الأمن المناخي الذي يتجسد في بيان مشترك طموح أدلت به ناورو باسم الدول الـــ 51 الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، ومن إعلان يفيد أنه سيتم تشكيل فريق خبراء غير رسمي معني بالمناخ والأمن، أن أغلبية أعضاء المجلس والدول الأعضاء مصممة على تعزيز استجابة المجلس للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ.

الشؤون الإنسانية

أصدر المجلس في 27 تموز/يوليه بيانا صحفيا أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في ولاية بورنو بنيجيريا، في 22 تموز/يوليه 2020، وأسفر عن مقتل خمسة من العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية. وأعرب أعضاء المجلس عن تعازيهم لأسر الضحايا، وأكدوا مجددا أن الإرهاب يشكل أحد أشدّ الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وأنه يجب على جميع الدول مكافحته بجميع الوسائل امتثالا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني.

أفريقيا

غينيا – بيساو

أصدر المجلس في 1 تموز/يوليه بيانا صحفيا أعرب فيه عن قلقه إزاء استمرار الأزمة السياسية والمؤسسية في غينيا – بيساو. ودعا السلطات الوطنية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لضمان إحلال السلام والأمن والاستقرار في البلد من خلال حل الأزمة السياسية، وحثَّ قوات الأمن والدفاع على التزام الحياد. وأعرب المجلس أيضا عن بالغ قلقه إزاء الخطر الذي تشكله جائحة كوفيد-19 على شعب غينيا – بيساو. وأحاط المجلس علما باعتراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بفوز أومارو سيسوكو إمبالو في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2019.

غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

عقد المجلس في 9 تموز/يوليه جلسته المفتوحة نصف السنوية بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وقدم فيها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، إحاطة بشأن تقرير الأمين العام عن التطورات الأخيرة في المنطقة وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2020/585). واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمتها منسقة رابطة نساء الشعوب الأصلية والشعوب الأصلية في تشاد، هندو أومارو إبراهيم، ممثلة للمجتمع المدني، بشأن أثر تغير المناخ على أمن المجتمعات المحلية وسبل عيشها في المنطقة.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم الكامل لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والسيد ابن شمباس، وشددوا على ضرورة استمرار التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة، وأدانوا على وجه التحديد انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة. وأشار أعضاء المجلس بقلق بالغ إلى أثر جائحة كوفيد-19 التي تفاقم المظالم القائمة، ولا سيما الحالة الإنسانية، وتضيف درجة إضافية من التعقيد إلى التحديات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وشدد العديد من الدول الأعضاء على الآثار الأمنية لتغير المناخ. وأكد عدد من أعضاء المجلس أهمية إشراك المرأة في عمليات صنع القرار والسلام. وأعرب مشاركون من خلال عدة بيانات عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة، وشددوا على ضرورة احترام حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الحكومية. ودعا أعضاء المجلس إلى انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع، وذلك في إطار الانتخابات الرئاسية المقبلة في بوركينا فاسو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر، واتفقوا على أهمية العمليات السياسية والحوار.

وفي 28 تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه عن تأييده القوي لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وللسيد ابن شمباس، وعن قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية. وكرر أيضا تأكيد تأييده لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

جنوب السودان

في 13 تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا صحفيا رحب فيه بالتطورات الإيجابية في عملية السلام في جنوب السودان، بما في ذلك اعتماد الأطراف الاتفاق المنشط بشأن توزيع الولايات وإعلان الحكام. وفي الوقت نفسه، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التأخر في تنفيذ الاتفاق المنشط، وحثوا الأطراف على التعجيل بوضع الصيغة النهائية للترتيبات الأمنية، وإنشاء مؤسسات حكومية انتقالية، بما في ذلك مجلس تشريعي وطني، وتنفيذ إصلاحات انتقالية. ونوّه أعضاء المجلس كذلك بالجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة للتصدي لجائحة كوفيد-19، وشجعوها على مواصلة تعميق التعاون مع الوكالات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في هذا الصدد.

جمهورية أفريقيا الوسطى

أصدر المجلس في 14 تموز/يوليه بيانا صحفيا أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الذي شنته، حسبما زُعم، عناصر مسلحة من حركة العودة والمطالبة بالحقوق وإعادة التأهيل في 13 تموز/يوليه 2020 على قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

جمهورية أفريقيا الوسطى في غيدزي في محافظة نانا – مامبيري في شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى. وأسفر الهجوم عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام الروانديين وإصابة اثنين آخرين بجروح. وأعرب أعضاء المجلس عن خالص تعازيهم ومواساتهم لأسرة الفقيد من حفظة السلام ولرواندا وللبعثة.

وفي 28 تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2536 (2020) الذي مدد بموجبه ولاية نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة 12 شهرا حتى 31 تموز/يوليه 2021. ومدد أيضا ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بالقرار 2127 (2013) حتى 31 آب/أغسطس 2021.

مالي

عقد المجلس في 27 تموز/يوليه مشاورات بشأن مالي. وأطلع الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد صالح النظيف، أعضاء المجلس على الحالة في مالي والتطورات الأخيرة المتعلقة بالاحتجاجات العنيفة والأزمة السياسية الراهنة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء التوترات السياسية الأخيرة في مالي، وعن تأييدهم القوي لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأحاطوا علما بالتوصيات التي أُقرت خلال مؤتمر القمة الاستثنائي لهيئة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة الاجتماعية والسياسية في مالي. وحث أعضاء المجلس الأطراف في مالي على متابعة هذه التوصيات دون تأخير، وإعطاء الأولوية للحوار، والامتناع عن أي إجراءات من شأنها أن تؤجج التوترات أو تهدد سيادة القانون.

وأشار أعضاء المجلس إلى أهمية تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الاستقرار في وسط البلد، وكرروا تأكيد دعمهم للسيد النظيف والبعثة. واعتُمدت عناصر بيان صحفي.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

عقد المجلس خلال شهر تموز/يوليه عدة جلسات بشأن الجمهورية العربية السورية.

ففي 7 و 8 و 10 و 11 تموز/يوليه، عقدت جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن تمديد آلية الرصد المنشأة عملا بالقرار 2165 (2014) بشأن إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في الجمهورية العربية السورية.

وفي 7 و 10 تموز/يوليه، لم يُعتمد مشروع قرار قدمته ألمانيا وبلجيكا بسبب استخدام عضوين دائمين حق النقض.

وفي 8 و 10 تموز/يوليه، لم يُعتمد مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي لأنه لم يحصل على تصويت بالموافقة من تسعة أعضاء على الأقل.

وفي 10 تموز/يوليه، لم يُعتمد تعديلان اقترحهما الاتحاد الروسي وتعديل اقترحته الصين على مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا لعدم الحصول على تصويت بالقبول من تسعة أعضاء على الأقل.

وفي 11 تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار 2533 (2020) الذي مدد بموجبه ولاية آلية الرصد عند معبر باب الهوى الحدودي لمدة 12 شهرا حتى 10 تموز/يوليه 2021.

وفي 14 تموز/يوليه، ناقش المجلس تنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، وذلك في جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو تضمنت إحاطة قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو.

وفي 23 تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير أوتو بيدرسن، وممثلة عن منظمة عائلات من أجل الحرية، وفاء مصطفى.

وحث السيد بيدرسن حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع الأطراف السورية الأخرى على الإفراج من جانب واحد عن المحتجزين والمختطفين واتخاذ إجراءات جادة فيما يتعلق بالمفقودين. وأبلغ المجلسَ بأن الدورة الثالثة للجنة الدستورية التي يقودها ويمسك بزمامها السوريون ستبدأ في جنيف في 24 آب/أغسطس 2020. وأعرب السيد بيدرسن عن أمله في أن تعمل الأطراف الدولية الرئيسية معا من أجل إحراز تقدم في العملية السياسية الأوسع نطاقا. وأكد أنه لن يكون بالإمكان التصدي للتحديات العديدة التي تواجه الجمهورية العربية السورية والسوريين والمتمثلة في الاحتياجات الإنسانية والاحتجاز والتشريد والعنف والإرهاب والعوز الاقتصادي وانتهاك سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها، إلا من خلال الحوار الدولي.

ودعت السيدة مصطفى المجلس إلى معالجة مسألة المحتجزين والمفقودين. وطلبت تأييدا موحدا للإفراج من جانب واحد وعلى نطاق واسع عن جميع الأشخاص المحتجزين في السجون ومراكز الاحتجاز غير الرسمية، وممارسة الضغط على السلطات السورية وغيرها من الجهات الفاعلة للكشف فورا عن أسماء الأشخاص المحتجزين في جميع أماكن الاحتجاز، فضلا عن أماكنهم وحالاتهم. وشددت أيضا على أهمية حماية المدنيين والدفاع عن حقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق العدالة.

واستمع المجلس في 29 تموز/يوليه إلى إحاطة عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، والمديرة الإقليمية لمنظمة سوريا للإغاثة والتنمية، أماني قدور. وشددت السيدة قدور على ضرورة استدامة الخدمات الإنسانية، واستمرار إيصال المساعدات الإنسانية، وإعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية قبل كل شيء. وطلبت إلى المجلس أن يفعل كل ما في وسعه لحماية العاملين في مجال تقديم المعونة الذين يعانون من ظروف التشريد والعنف وانعدام الأمن نفسها.

ليبيا

في 8 تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في ليبيا. وبعد مرور ستة أشهر على مؤتمر برلين المعني بليبيا، وردت طلبات مقدمة وفقا للمادتين 37 و 39 من وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من هذه الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المشاركة في عملية برلين: الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وتركيا والجزائر وسويسرا والكونغو ومصر وهولندا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. ووافق الرئيس أيضا على طلبات قدّمت بموجب المادة 37 من الدول الأعضاء المعنية أو المجاورة التالية: تشاد والسودان وقطر والمغرب واليونان. وقدم الأمين العام

إحاطة عن الحالة في ليبيا، ورحب بالجلسة باعتبارها فرصة تجدد فيها الأطراف التزامها بالتعهدات التي قطعت في برلين، وأعرب في الوقت ذاته عن القلق البالغ إزاء المستويات غير المسبوقة من التدخل الأجنبي، وزيادة الحشد العسكري، والهجمات على العاملين في القطاع الصحي والمرافق الصحية في ظل انتشار كوفيد-19، كما سلط الضوء على دور منظومة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية في تعزيز المساءلة وسيادة القانون. وأعرب الأمين العام أيضا عن قلقه إزاء حالة المشردين داخليا والمهاجرين وطالبي اللجوء، وكذلك إزاء استمرار الحصار النفطي، وأبرز المساهمة الهامة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في سبيل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وتعزيز التوصل إلى حل سياسي.

وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء تصاعد حدة النزاع وآثاره الإنسانية، التي تفاقمت بسبب انتشار كوفيد-19، ودعوا إلى مواصلة مفاوضات وقف إطلاق النار التي تجريها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وأكدوا كذلك على ضرورة احترام جميع الأطراف لحظر الأسلحة، مؤكدين أنه لن يكون هناك أبدا حل عسكري للنزاع. وعلاوة على ذلك، أعربوا عن تقديرهم لعمل البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا بالنيابة ورئيسة البعثة، ستيفاني ويليامز، بينما دعت بعض الدول الأعضاء أيضا إلى ملء منصب الممثل الخاص على الفور. وأعربت بعض الدول الأعضاء أيضا عن تأييدها لإنشاء منطقة منزوعة السلاح على طول خطوط المواجهة بين سرت والجفرة، ورحبت بالمقترحات التي قدمها الأمين العام بشأن دعم محتمل من جانب البعثة لتحقيق هذه الغاية.

اليمن

في 14 تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2534 (2020) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة 12 شهرا حتى 15 تموز/يوليه 2021. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم استعراضا للبعثة قبل الموعد المحدد لانتهاء ولايتها بشهر واحد على الأقل.

وفي 15 تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد لوكوك والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنغر أندرسن، بشأن حالة ناقلة النفط المتحللة صافر (FSO Safer) التي تطفو قبالة الساحل الغربي لليمن في مناطق يسيطر عليها الحوثيون.

وسلطت السيدة أندرسن والسيد لوكوك الضوء على العواقب البيئية والاقتصادية والإنسانية الوخيمة على اليمن والمنطقة، إذا ما استمر تحلل الناقلة وتسربَ النفط في مياه البحر الأحمر. وأكدا أن فريقا تقنيا من الأمم المتحدة على استعداد للقيام بالتقييمات اللازمة، وأن قيادة الحوثيين أعطت موافقة خطية بشأن الوصول إلى الناقلة.

وفي 28 تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو، تلتها مشاورات مغلقة. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، والسيد لوكوك. وبالإضافة إلى ذلك، دُعيت المنسقة العامة لمنظمة أطباء العالم في اليمن، وفاء السعيدي، ورئيسة المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، رجاء المصعبي، باعتبارهما ممثلتين للمجتمع المدني، أولاهن لمناقشة أثر جائحة كوفيد-19 على المنظومة الصحية في اليمن، والثانية لمناقشة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاع. وخلال الجلسة المغلقة عن طريق التداول بالفيديو، قدم رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، أبهيجيت غوها، إحاطة إلى المجلس.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

استمع المجلس في 21 تموز/يوليه، خلال المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، إلى إحاطات قدمها كل من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، نيكولاي ملادينوف؛ ورئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط، دانيال ليفي؛ وأستاذ العلوم السياسية ومدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، خليل الشقاقي.

وقال السيد ملادينوف إن الفلسطينيين والإسرائيليين يواجهون أزمة معقدة ثلاثية الأبعاد يمكن أن تكون مزعزعة للاستقرار، وتتمثل في: أزمة صحية متصاعدة، وأزمة اقتصادية متصاعدة، ومواجهات سياسية متصاعدة مدفوعة بالتهديد بضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة والخطوات المتخذة ردا على ذلك من قبل القيادة الفلسطينية. وأكد ضرورة اغتنام الفرصة خلال الأزمات الحالية للمضي قدما نحو العودة إلى مسار حل تفاوضي عادل ومستدام للنزاع على أساس وجود دولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية والقانون الدولي.

ودعا السيد ليفي إلى تهيئة الظروف المواتية لإحراز تقدم في المستقبل حتى يتسنى للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء التمتع بالمساواة والكرامة والأمن. وقال السيد الشقاقي إنه على الرغم من اليأس والتشاؤم حيال المستقبل، فإن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ليسا عائقا أمام السلام، وإنه يمكن، بوجود القيادة السليمة والحوافز الصحيحة، جعل الشعبين يؤيدان رؤية مشتركة للسلام القائم على أساس حل الدولتين.

وأدلى أيضا كل من الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لدولة فلسطين ببيان أمام المجلس.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

كولومبيا

في 14 تموز/يوليه، ناقش المجلس الحالة في كولومبيا وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2020/603). وقدم الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات الأخيرة. وكرر أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم الكامل وبالإجماع لعملية السلام في كولومبيا، وأكدوا من جديد التزامهم بالعمل الوثيق مع كولومبيا لدعم التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ورحبوا بالتزام الطرفين المستمر بتحقيق تلك الغاية، وأعربوا عن تأييدهم القوي للجهود التكميلية التي تبذلها البعثة والفريق القطري.

واستمع المجلس إلى إحاطة من ممثلة عن رابطة النساء الكولومبيات من أصل أفريقي في شمال كاوكا، كليمنسيا كارابالي. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء استمرار التهديدات والهجمات وعمليات القتل التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية، بما يشمل القيادات النسائية وأولئك الذين ينتمون إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والهجمات التي تستهدف الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وقد استمرت هذه الهجمات على الرغم من جائحة كوفيد-19.

وفي 16 تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيانا صحفيا يشيد بقدرة الكولومبيين على الصمود في وجه جائحة كوفيد-19. ورحب المجلس بالجهود التي يبذلها الطرفان للتخفيف من أثر الجائحة على السلام، وشدد على أهمية تنفيذ جميع جوانب الاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق بالإصلاح الريفي، والمشاركة السياسية، ومكافحة المخدرات غير المشروعة، بسبل منها على سبيل المثال برامج استبدال المحاصيل، والعدالة الانتقالية.

آسيا

وسط آسيا

عقد المجلس في 6 تموز/يوليه جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو لإجراء مشاوراته نصف السنوية بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ناتاليا غيرمان، إحاطة إلى المجلس بشأن جهود التصدي في منطقة وسط آسيا لجائحة كوفيد-19، والتعاون الإقليمي، وإدارة الموارد المائية العابرة للحدود، والمناخ والأمن، ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان. ولم يتفق المجلس على عناصر بيان صحفي بعد الجلسة.

أوروبا

قبرص

في 16 تموز/يوليه، أجرى أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة مناقشات مغلقة، وذلك قبل المشاورات المغلقة بشأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام لقبرص ورئيسة قوة الأمم المتحدة، إليزابيث سبيهار، إحاطة إلى المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة بشأن تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2020/682) وتقريره عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص (S/2020/685). وأعرب ممثلو البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة وأعضاءُ المجلس عن دعمهم لعمل السيدة سبيهار، ولا سيما فيما يتعلق بمبادرتها لدعم إقامة اتصالات عسكرية مباشرة.

وفي 20 تموز/يوليه، ناقش المجلس الحالة في قبرص وتقريري الأمين العام. وقدمت السيدة سبيهار إحاطة إلى المجلس بشأن التقريرين والتطورات الأخيرة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ودعوا إلى الإسراع بالعودة إلى العملية السياسية من أجل التوصل إلى تسوية تقوم على أساس اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين تسوده المساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات المجلس ذات الصلة التي أعاد الطرفان الالتزام بها بعد الاجتماع مع الأمين العام في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود التي يبذلها الأمين العام وبعثته للمساعي الحميدة في هذا الصدد.

وفي 28 تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار 2537 (2020) الذي مدد بموجبه ولاية القوة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2021.